14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
الأربعاء 4 أغسطس 2010 م - العدد (14901) السنة الثانية و الأربعون

في رسالة وجهها إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى

رئيس الجمهورية يؤكد محاسبة القضاة المخلين بآداب وسلوكيات القضاء

رسالة رئيس الجمهورية تحث القضاة على الابتعاد عن السلوكيات التالية:

ارتياد قاعات وصالات الأفراح والعزاء دون ضرورة ملحة وقيامهم بتصرفات تمس بعدالة القاضي

الإدلاء بتصريحات لوسائل الإعلام والمشاركة في الندوات السياسية

النظر في بعض القضايا واستقبال الخصوم في بيوتهم

التحكيم في القضايا المنظورة في المحاكم التي يعملون بها

صنعاء / سبأ:

حث فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية السلطة القضائية على إلـزام القضاة بـأن يجسدوا في كافة سلوكياتهم الآداب الرفيعة والتقاليد القضائية التي يتحلى بها رجال العدالة, والابتعاد عن أية سلوكيات تخالف تلك الآداب وتسيء إلى القضاء وهيبته وسمعته، وإحالة أي قاض يخالف أصول مهنته وآدابها ويخالف نصوص قانون المرافعات للمساءلة التأديبية والمحاكمة وفقا للقانون .

جاء ذلك في رسالة وجهها فخامة الأخ الرئيس إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى- رئيس المحكمة العليا .

وأشار فخامته في الرسالة إلى ما لوحظ في الآونة الأخيرة من تساهل بعض القضاة وتفريطهم في آداب القضاء وهيبته وسمعته ومنها قيام البعض بالنظر في بعض القضايا في بيوتهم واستقبال الخصوم في البيوت، بالإضافة إلى تلقيهم الاتصالات الهاتفية بخصوص القضايا المنظورة أمامهم، وهو ما يجر شبهات وتهماً كثيرة على هؤلاء القضاة ، فضلا عن انه يخالف أحكام الفقه الإسلامي ونصوص القانون التي حددت مجالس القضاء و المحاكمة وحصرت إجراءات المحاكمة في قاعات المحاكم علانية وبحضور الجمهور الذي يكون شاهدا ورقيبا على عدالة المحاكمة وسلامة إجراءات القاضي.

كما أشار فخامة الأخ الرئيس الى أن من بين السلوكيات المخالفة لآداب القضاء قيام بعض القضاة بالخوض في قضايا الناس أثناء ترددهم على صالات وقاعات الأفراح والعزاء وفي بيوتهم, إلى جانب قيام البعض بـالإدلاء بتصريحات لوسائل الإعلام في القضايا العامة الخلافية والقضايا السياسية والمشاركة في الندوات السياسية والعامة, الأمر الذي يخل باستقلال وحيادية القضاء , فضلا عن كون تصريحات وأقوال القاضي عبر وسائل الإعلام يعد تدخلا سافرا منه في شؤون سلطات الدولة الأخرى (السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية) وذلك يخالف الدستور وتحديدا مبدأ الفصل بين السلطات.

ولفت إلى أن للفقهاء في هذا الجانب عدة أقوال, من ذلك (إن تلبية القاضي لدعوات الضيافة تطمع الناس في القاضي لذا عليه أن يتجنب ذلك) وأيضا (ينبغي أن يكون القاضي مهابا وقورا بعيدا عما يثلم المروءة وعما لا يليق بالقاضي, قليل المداخلة والعلاقات مع الناس حتى لا يتأثر في قضائه، وأن لا يرتاد التجمعات التي لا تتناسب ومكانة وهيبة القاضي، وتجنب كل ما ينزع المهابة والوقار عن القاضي ومنها المزاح في المجالس, وبحيث يكون كلام القاضي خاليا من الغلظة والفحش أو الاستهزاء أو الاستعلاء على الآخرين).

وأكد فخامته أن العدالة والقسط من أهم شروط القاضي وأن التصرفات السالف ذكرها والتي قد تصدر عن بعض القضاة تخل بعدالتهم وتجعلهم يحكمون بالهوى وبغير الحق والقسط مخالفين بذلك النصوص الشرعية والقانونية التي تأمر القاضي بالعدل والقسط والبعد عن التأثر والهوى، والنصوص في هذا الشأن كثيرة ومنها قوله تعالى :(وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ).

وحث فخامة الأخ الرئيس, رئيس مجلس القضاء الأعلى التعميم على كافة القضاة وتنبيههم بالابتعاد عن السلوكيات التي تتنافى مع آداب القضاء بما فيها السلوكيات المشار إليها سابقا ومحاسبة القضاة المخلين بآداب وسلوكيات القضاء والمخالفين لنصوص قانون المرافعات طبقا للقانون, مع جعل مدى التزام القضاة بآداب القضاء وسلوكياته ضمن معايير التقييم والتقويم الدوري للقضاة وبحيث تكون ذات اعتبار عند الترقية أو التعيين.. مشددا في الوقت ذاته على ضرورة الاهتمام بغرس آداب القضاء وسلوكيات القاضي وتجذيرها في الجيل الجديد من القضاة ولاسيما طلبة المعهد العالي للقضاء وكذا في برامج وخطط التأهيل والتدريب والتوعية .

وفي ما يلي نص الرسالة:

((لقد لوحظ في الآونة الأخيرة تساهل بعض القضاة وتفريطهم في آداب القضاء وسلوك القاضي ما يؤثر سلباً على عدالة القضاء وهيبته وسمعته ومن ذلك ما يلي:

1 - قيام بعض القضاة بارتياد قاعات وصالات الأفراح والعزاء دون ضرورة ملحة لهذا الحضور وقيامهم بتصرفات لا تليق بهيبة القضاء وتمس باستقلال القضاء وعدالة القاضي، كما أن كثرة ارتياد بعض القضاة لصالات وقاعات الأفراح والعزاء دون ضرورة ملحة يجعلهم يقابلون أصحاب القضايا والحاجات وفي ذلك تهمة لهؤلاء القضاة تتنافى مع سلوك القاضي الحريص والنزيه.

كما أن بعض القضاة يخوضون في تلك المجالس في أحاديث بشأن القضايا التي يتولون النظر فيها ما يجعلهم يفصحون عن قناعاتهم مسبقاً إزاء تلك القضايا.

ومعلوم أن العدالة والقسط من أهم شروط القاضي وأن التصرفات الصادرة من بعض القضاة السالف ذكرها تقدح في عدالة هؤلاء القضاة وتجعلهم يحكمون بالهوى وبغير الحق والقسط مخالفين بذلك النصوص الشرعية والقانونية التي تأمر القاضي بالعدل والقسط والبعد عن التأثر والهوى، والنصوص في هذا الشأن كثيرة ومنها.

قوله تعالى : **(وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ)** , و قوله تعالى :

(يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلاَ تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللهِ)

وقولهَ صلى اللّه عليه وسلم (إنَ المقَسطين عند اللّه على منابر من نور على يمين الرحمن وهم الذين يعدلون في حكمهم) وقوله صلى اللّه عليه وسلم (إن اللّه مع القاضي ما لم يجر فإن جار أوكله اللّه إلى نفسه) وقوله صلى اللّه عليه وسلم (من طلب قضاء المسلمين حتى يناله ثم غلب عدله جوره فله الجنة ومن غلب جوره عدله فله النار).

وللفقهاء في هذا الجانب عدة أقوال, من ذلك (إن إجابة القاضي لدعوات الناس وضيافتهم تطمع الناس في القاضي فعليه أن يتحرز عن ذلك) وأيضا (ينبغي أن يكون القاضي مهابا وقورا بعيدا عما يثلم المروءة ولا يليق بالقاضي, قليل المداخلة والعلاقات مع الناس حتى لا يتأثر في قضائه وأن لا يرتاد مجتمعات الناس التي لا تناسبه وأن لا يمازح ويضاحك الآخرين في مجالسهم أو مجلسه لأن ذلك ينزع المهابة والوقار منه, وكذلك ينبغي أن يكون كلام القاضي خاليا من الغلظة والفحش أو الاستهزاء أو الاستعلاء على الآخرين).

كما أن قانون المرافعات قد تناول آداب القضاء حيث نصت المادة 31 أن (يراعي القاضي في سلوكه الآداب الرفيعة والتقاليد القضائية التي يتحلى بها رجال العدالة) في حين نصت المادة 32 على أنه (إذا خالف القاضي أصول مهنته وآدابها أو أخل بشرفها حوكم جنائيا أو تأديبيا طبقا للمنصوص عليه في قانون السلطة القضائية والقوانين النافذة).

ومعلوم أن السلوكيات المشار إليها والصادرة من بعض القضاة تخالف صراحة هذه النصوص .

2 - قيام بعض القضاة بالإدلاء بتصريحات لوسائل الإعلام المختلفة في القضايا العامة والقضايا السياسية والمشاركة في الندوات السياسية والعامة, ومعلوم أن ذلك إخلال باستقلال القضاء وحياده, فخوض القاضي في أقواله وتصريحاته لوسائل الإعلام المختلفة بشأن القضايا العامة والسياسية يعد إفصاحا عن قناعات القاضي وأحكامه المسبقة إزاء القضايا العامة الخلافية التي خاض فيها بتصريحاته وأقواله لاسيما وان من المتوقع أن تعرض هذه القضايا والمسائل العامة على القضاء، فأي حياد واستقلال للقاضي عندئذ؟، ولا يختلف الحال بالنسبة للمسائل والقضايا العامة والسياسية التي قد لا تعرض على القضاة.

حيث أن تصريحات وأقوال القاضي عبر وسائل الإعلام يعد تدخلا سافرا منه في شؤون سلطات الدولة الأخرى (السلطة التنفيذية ، السلطة التشريعية) وذلك يخالف الدستور وتحديدا مبدأ الفصل بين السلطات.

3 - قيام بعض القضاة بنظر بعض القضايا في بيوتهم واستقبال الخصوم في البيوت بالإضافة إلى تلقيهم الاتصالات الهاتفية بخصوص القضايا المنظورة أمامهم وهذا الأمر يجر شبهات وتهماً كثيرة على هؤلاء القضاة فضلا عن انه يخالف أحكام الفقه الإسلامي ونصوص القانون التي حددت مجالس القضاء والمحاكمة والتي قررت إجراءات المحاكمة في قاعات المحاكم علانية وبحضور الجمهور الذي يكون شاهدا ورقيباً على عدالة إجراءات القاضي وقد كان القضاة المتقدمون يرددون مقولة "البيوت للسكنى وليس للقضاء " ومثل هذه التصرفات تعد أيضا مخالفة لنص المادة (157) من قانون المرافعات التي تنص على أن (تعقد الجلسات في مبنى المحكمة في القاعات المخصصة لها ولا يجوز لها أن تعقد جلساتها خارج المحكمة إلا لضرورة وبإذن سابق من وزير العدل) .

4 - قيام بعض القضاة بتولي التحكيم في القضايا المنظورة في المحاكم التي يعملون بها وذلك محظور قانونا بموجب المادة (14) مرافعات التي تنص على انه (يحظر على القاضي أن يكون مفوضا أو محكما في قضية منظورة أمام المحكمة التي يعمل بها) .

وبناء على ذلك كله نؤكد عليكم العمل بما يلي :

1 - التعميم على كافة القضاة وتنبيههم بالابتعاد عن السلوكيات التي تتنافى مع آداب القضاء بما فيها السلوكيات المشار إليها سابقا.

2 - الاهتمام بآداب القضاء وسلوكيات القاضي وغرسها وتجذيرها في الجيل الجديد من القضاة ولاسيما طلبة المعهد العالي للقضاء وكذا في برامج وخطط التأهيل والتدريب والتوعية المستمرة .

3 - جعل مدى التزام القضاة بآداب القضاء وسلوكياته ضمن معايير التقييم والتقويم الدوري للقضاة وبحيث تكون ذات اعتبار عند الترقية أو التعيين.

4 - محاسبة القضاة المخلين بآداب وسلوكيات القضاء والمخالفين لنصوص قانون المرافعات السالفة وطبقا للقانون.

5 - عقد لقاءات مع رؤساء الاستئناف والقضاة وأعضاء النيابة العامة في عواصم المحافظات للتأكيد عليهم وحثهم على الالتزام بما سبق)).

في اختتام أعمال المؤتمر السنوي الأول حول قضايا الشباب والطفولة بصنعاء أمس

الأكوع: لا بد من تعديل القوانين التي تتعارض مع حقوق الأطفال والشباب

■ اختتام المؤتمر السنوي الأول عن قضايا الطفولة والشباب بحضور وزير الدولة امين العاصمة

صنعاء / سبأ:

أكد المشاركون في أعمال المؤتمر السنوي الأول حول «قضايا الشباب والطفولة» ضرورة بناء قاعدة بيانات عن ظاهرة عمل الأطفال والتسرب المدرسي وتنفيذ المسوحات والدراسات الأكاديمية والاعتماد عليها في تصميم البرامج والتدخلات .

وأوصى المشاركون في ختام أعمال المؤتمر أمس بصنعاء الذي نظمته على مدى يومين مبادرة حماية الأطفال اليافعين بأمانة العاصمة والمعهد العربي لإنماء المدن ومبادرة حماية الأطفال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المجالس المحلية بتنفيذ التدخلات الهادفة للحد من التسرب المدرسي وتخصيص الإمكانات من خلال تحسين البنى التحتية المدرسية وإعادة تأهيل المدارس بما يلبي احتياجات الطلاب بمن فيهم ذوو الاحتياجات الخاصة .

وشدد المجتمعون في المؤتمر الذي عقد تحت شعار« السلطات المحلية .. الأطفال والشباب وفرص حياة أفضل » على أهمية خلق بيئة آمنة وجاذبة للإبداع تعزز المواطنة والتطبيق الحقيقي للقوانين المتعلقة بالتعليم بما فيها إلزامية ومجانية التعليم ـ العنف المدرسي ومراقبة الأداء التعليمي من الإدارة المدرسية وانتهاءً بنزاهة الاختبارات.

وأوصى المشاركون الجهات المختصة بوضع برامج تعليمية تراعي خصوصية كل منطقة وتستهدف المتسربين من التعليم أو غير الملتحقين من الأطفال وتستهدف الأطفال في التجمعات السكانية النائية وتحديث النظم التعليمية وتطوير المناهج بما يتناسب مع خصوصية المجتمعات المحلية بما لا يخل بالقيم والمبادئ السيادية للدولة.

وأشاروا إلى أهمية رفع كفاءة المعلمين من خلال التدريب والتأهيل وتعزيز مبدأ التعليم التشاركي وخاصة في المرحلة الأساسية واختيار المعلمين الأكفاء لهذه المرحلة لتحسين جودة التعليم.

وفي مجال إيجاد فرص عمل وتوظيف الشباب أكدت التوصيات ضرورة وضع إستراتيجية التعليم العالي والتدريب المهني التي تركز على جودة التعليم وربط مخرجاتها باحتياجات سوق العمل وتعزيز سوق العمل وفرص التوظيف وخلق المنافسة بناء على الجودة ودعم البحوث والدراسات لتحديد حجم البطالة.

وطالبت التوصيات بتوحيد وتنسيق الجهود والإمكانات من قبل السلطات المحلية والمانحين والمجتمع المدني لخلق فرص عمل وتوظيف الشباب وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجال التدريب والتأهيل وإيجاد مراكز إرشادية في الجامعات لتوجيه الطلاب لاختيار التخصصات المناسبة لسوق العمل وتسويق المهن والأيدي العاملة الماهرة في سوق العمل في دول الجوار.

كما أوصى المشاركون في مجال الحد من الفقر الحضري بضرورة التوازن في التنمية بين المحافظات للحد من الهجرة إلى المدن خاصة أمانة العاصمة من خلال تعزيز عوامل الاستقرار الريفي وتحسين خدمات القروض والتسهيلات التمويلية والفوائد واستخدام الضمان التكافلي لتشجيع ثقافة الاستثمار الذاتي والمشاريع الصغيرة .

ودعـوا إلـى إيجاد آلية مناسبة لتفعيل الإستراتيجية الوطنية الخاصة بالطفولة والشباب وإستراتيجية التعليم وإستراتيجية التخفيف من الفقر وتقييم ما نفذ منها إلى جانب تحويل الرعاية الاجتماعية من سياسة دفع أموال بسيطة إلى سياسة تنمية قدرات المجتمع إنتاجياً وتشجيع ثقافة الادخار في البنوك وتسهيل الإقراض لتمويل المشاريع الإنتاجية.

وفي مجال التشبيك والتحديات والإمكانيات حث المشاركون على تشجيع المبادرات لإيجاد شبكة تهتم بالتنسيق بين الجهات الحكومية مركزية وسلطة محلية والمنظمات المدنية لتوحيد الجهود في التدخلات الموجهة للمجتمع والأخذ في الاعتبار اقتراح آليات تضمن فعالياتها واستدامتها والاستفادة من التجارب الناجحة محلياً وإقليمياً وتعميمها كتجربة ناجحة.

وكان المشاركون في أعمال المؤتمر من ممثلي المدن العربية الصديقة للأطفال وممثلين عن السلطات المحلية في ثلاث عشرة محافظة من محافظات الجمهورية، ناقشوا أمس عـددا من أوراق العمل عن تجارب الدول الأخرى مع التجربة المحلية في ما يخص قضايا الشباب والطفولة .

وتناولوا في ورقة العمل التي قدمتها عضو مجلس بلدية طرابلس سميرة البغدادي الواقع الاجتماعي للأطفال والشباب بمدينة طرابلس بجمهورية لبنان، وكذا ورقة عمل عن الفرص الاقتصادية أمام الشباب اليمني قدمها ممثل مؤسسة (صلتك) في اليمن الدكتور محمد عبدالواحد الميتمي.

فيما تناولت ورقة العمل التي قدمها عن القطاع الخاص ممثل مجموعة هائل سعيد أنعم عن دور القطاع الخاص في الحد من الفقر، وورقة عمل أخرى عن مشروع الحد من البطالة قدمها ممثل بنك التسليف التعاوني الزراعي .

في حين تطرق وكيل وزارة الإدارة المحلية محمد الحمادي في ورقة عمله إلى دور السلطة المحلية في تعزيز الاهتمام بقضايا الأطفال والشباب كأولوية من أولويات التنمية .

وكان وزير شؤون مجلسي النواب والشورى أحمد الكحلاني قد ترأس الجلسة الختامية لأعمال المؤتمر الذي قدمت خلاله عدد من الكلمات لممثلي محافظات لحج وأبين وإب وحجة وحضرموت وصنعاء .. استعرضت في مجملها دور السلطات المحلية في خلق فرص عمل للشباب والجهود المبذولة في هذا الجانب .

وكان وزير الدولة أمين العاصمة عبدالرحمن محمد الأكوع استعرض خلال كلمته في ختام المؤتمر رؤية السلطة المحلية في المحافظات عموما وأمانة العاصمة بشكل خاص لإيجاد فرص عمل للنشء والشباب والمرأة .. مؤكدا أهمية الشراكة بين السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في ما يخص الأطفال والنشء والشباب.

وقال الوزير الأكوع:« إن قضايا الأطفال والشباب تمثل قضايا مجتمعية يستحيل على أي جهة لوحدها حل مشاكلهم في مجالات الصحة والتخطيط والمالية والتعليم وغيرها من القضايا المجتمعية ».

وجدد التأكيد على ضرورة إيجاد مجلس تنسيقي لكل وزارة على حدة والمنظمات المدنية وتكون برئاسة رئيس الوزراء ونوابه وعضوية الوزارات والجهات المختصة بشؤون الطفولة والشباب لإلـزام الجهات القيام بواجبها تجاه قضايا الطفولة والشباب بما يكفل تحقيق الغايات المنشودة .

وأشـار أمين العاصمة إلى ضـرورة وجود جدية في تنفيذ السياسات والبرامج الخاصة بالطفولة والشباب وعدم تسييس قضايا الطفولة والشباب، معتبرا تسييس مثل هذه القضايا المجتمعية جريمة تغمرها الكثير من التحديات والأكاذيب.

وأكد الوزير الأكوع أهمية إيجاد آلية تقييم ومتابعة لكافة برامج الحكومة بما يكفل تلافي القصور ومحاسبة المقصرين في الأعمال الإداريـة..مـؤكـدا في الوقت ذاته ضرورة إعطاء التعليم مزيدا من الاهتمام لـلإسـهـام فـي تخفيض نسبة التسرب المدرسي بين الذكور والإناث والاتجاه إلى التعليم النوعي.

وحث الأكوع الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص على تكثيف نشاط التدريب والتأهيل للشباب والفتيات بما يكسبهم خبرات ومهارات تكفل استيعابهم في سوق العمل .. لافتا إلى ضرورة إيلاء تنظيم الأسرة والمباعدة بين المواليد اهتماما من قبل الحكومة والمنظمات المدنية لما له من أهمية في التخفيف من الانفجار السكاني المتزايد .

وتطرق إلى أهمية رفع كفاءة الرعاية الصحية لمراكز الأمومة والطفولة والتوعية المستمرة حول حقوق الأطفال والشباب وحقوق المرأة مع ضرورة مشاركة القطاع الخاص في رعاية هذه الشريحة، وإيجاد فرص عمل للشباب رجالا ونساء .

وبين أن القطاع الخاص لم يشارك حتى الآن في القضايا المجتمعية، لافتا إلى ضرورة الاهتمام بالاستثمارات والمشاريع الصغيرة وإيجاد التمويل اللازم لتلك المشاريع بما يكفل للشباب الانخراط في إطارها وتوفير فرص عمل تستوعب القدرات الماهرة في مختلف المجالات .. مؤكدا ضـرورة إنشاء بنوك متخصصة لرعاية المشاريع الشبابية الصغيرة .

وقال الأكوع : لابد من تعديل القوانين التي تتعارض مع حقوق الأطفال والشباب والمرأة .. مؤكدا أهمية إيجاد آلية تنسيق وتقويم ومتابعة بين السلطات المحلية في ما يخص شؤون الطفولة والشباب ، والتخلص من المركزية المبالغ فيها حتى داخل السلطات المحلية .

وشدد أمين العاصمة على أهمية إيجاد جهاز تنفيذي في السلطات المحلية يختص فقط بشؤون الطفولة والشباب، مؤكدا أن أمانة العاصمة بدأت في هذا الاتجاه عبر الوكيل القانوني بالأمانة المسئولة عن الموضوع وعليها الاستعانة بكادر متخصص يتفرغ لهذا المجال بالتنسيق مع مشاركة المنظمات المختصة في الجهات ذات العلاقة .

حضر الاختتام وكيل أمانة العاصمة لقطاع الشؤون القانونية فتحية عبد الواسع والوكيل المساعد للأمانة محمد الوحيشي .